



بيان صحفي

الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

الدائرة الإعلامية

٢٠١٧ ٢٩ آذار

### الائتلاف الوطني: التهجير جريمة ضد الإنسانية وخرق للقانون الدولي

يجدد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رفضه القاطع وإدانته الكاملة لأي خطة تستهدف تهجير المدنيين في أي مكان من أنحاء سوريا، مذكراً بأن ذلك مناقض للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، ويمثل جريمة ضد الإنسانية، وأن من واجب المجتمع الدولي التحرك لوقف هذا المخطط والمشروع الخطير.

لن يتمكن أحد من إضفاء أي قدر من الشرعية على مخططات التهجير والتغيير الديمغرافية من خلال أي مناورة، سواء جرت برعاية روسية أو بتحطيم إيراني، أو استغلالاً لصمت دولي مخز، أو تحت أي ذريعة أخرى.

أي مخطط للتهجير، بما في ذلك ما يسمى بـ"اتفاق كفريا - الفوعة"، هو مشاركة في التغيير الديمغرافي، وخدمة لمخططات النظام الإيراني، من خلال الهيمنة على مناطق مأهولة وتغيير هويتها الاجتماعية والسكانية، ويكشف الإصرار الإيراني على التفاوض مع تنظيم القاعدة حسرياً، عن خطة واهمة ترمي لربط الثورة بالإرهاب.

يأتي مشروع التغيير الديمغرافي تمهيداً لمخططات ترتبط بمخططات موازية تسعى لتفويض الحل السياسي، ومن ثم العمل على ضمان بقاء النظام متسلطاً على مصير سوريا وشعبها، وتسديد ثمن ذلك من التراب السوري، مع كل ما يستتبع هذا من صراعات طويلة المدى لحساب أجنادات ومصالح دولية.

يجدد الائتلاف الوطني، مطالبته مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار، تحت الفصل السابع، يقضي بوقف كل أشكال القتل والحسnar والتهجير القسري، وإلزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار، وانسحاب الاحتلال والميليشيات الطائفية الإرهابية من سوريا، ويلزم النظام بتنفيذ مقتضيات الحل السياسي.

المجد للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للمعتقلين.

عاشت سوريا، وعاش شعبها حراً عزيزاً

أصدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بياناً أكد فيه رفضه القاطع لأي خطة تستهدف تهجير المدنيين في أي مكان من أنحاء سوريا، مذكراً بأن ذلك مناقض للقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن، ومشيراً إلى أن ذلك يعد جريمة حرب.

ودعا الائتلاف في بيانه المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف هذا المخطط والمشروع الخطير، مشدداً على أنه لن يتمكن أحد من إضفاء أي قدر من الشرعية على مخططات التهجير والتغيير الديموغرافي، بما في ذلك "اتفاق كفريا والفوعة" الذي عقدها هيئة تحرير الشام مع إيران في العاصمة القطرية الدوحة.

وأوضح الائتلاف أن مشروع التغيير الديموغرافي يأتي تمهيداً لمخططات ترتبط بمخططات موازية تسعى لتفويض الحل السياسي ومن ثم العمل على ضمان بقاء نظام الأسد متسلطاً على مصير سوريا وشعبها، وتسديد ثمن ذلك من التراب السوري.

**صورة البيان:**



**المصادر:**